

٥ - السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالى فى أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات فى جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوروبية فى شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء فى الظاهر وصنائع للسياسة فى الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف فى مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة فى هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة — وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع فنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التماس قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارت عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبوها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانية مغنا فى جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا فى الواقع فى أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفى الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هى أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل فى التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما فى مصر ومراكش وغيرهما فى الاتفاق الودى المشهور .

لاندesh اذن من تغلغل النفوذ البريطانى فى دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين فى الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضاة رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تدعن ، وقد قلنا فى الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصلها — بفضل عهد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاته فرصة الرسوخ فى أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعمائها بالمطالبة بها وأعلنها مثلها فى المجالس النيابية فى كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم فى أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهديّة وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود
إلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته .

وعليّنا قبل أن نشرح ما أشرنا إليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن
نبين رأيّنا في مصدرها وفي التطور الذي اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يخالها من
الحركات الدينيّة في السودان وفي غيره من الأمم الاسلاميّة . وذلك أن الحياة الدينيّة الاسلاميّة
كثيرا ما عبرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردى ينبجى في زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن
الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى في اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التي تتبع
طريقته وذلك اذا ما أنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لاصلاح الفساد أو خدمة
إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلاميّة أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة
الاجتماعيّة . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد
في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى
رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيره "علامات" المهدي الماثورة عن السالف أو علامات قرب
قيام الساعة، عندما يحدث ذلك فلا حذرا قد يترتب على دعوة الصلاح المزوجة بالعقيدة المهديّة
من نتائج .

حدث هذا فيما يتعاقب برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية
من جراء الحوادث في مصر التي أشرنا إليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى
ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهديّة . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح
له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان
وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت
القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء .
ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق
وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجرّانه على قواعد ثباته واستقرار
أسبابه في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم
والترقى فكان الانحلال والربا والخراب ، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان
في سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر اتحاد الحركة المهديّة " أن الاقليم الواقع بين عطبرة
والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا .
قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجاريّة الهامة (أى في العهد
البيّض السابق للثورة المهديّة) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت
مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر
من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

على جميع المذكور البالغين^(١) وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه — وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدي وخرج إلى مصر حيث الآن تعاني ما تعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العربية وماسى الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان . ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسليم الجيش المصري بذكريتو خديوي مكون من حملة واحدة^(٢) وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال) ، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والصرف في قرش من مالها وفي جندي من الفرق الجديدة التي تولى الضباط الانجليز قيادتها — في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجري فيه لا يعني الامصر وحدها وأنها لا ينبغي لها أن تنتظر من الحكومة البريطانية أي عون^(٣) . ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يحال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومنذوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجري فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين نقر مصرع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حريا ما ذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لاطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين إلى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيته إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أنه دخول الأجنبي القريب في وادي النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيها ما هي إلا سلع التبادل والمساومات^(٤) .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أتاوت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، ووضح أن الشرطين شرطا تمجيز . وقد أضافت تعليقات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهالك ترجمتها : ” إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المسالية المصرية من أعباء سوف تتوجب على الإنفاق على

(١) برقية بارنج لجراقتيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — في مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكي LANGER في كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية في السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقرر الحملات التي ترمى إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوب أسوان أو — على الأقل — جنوبى وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفى الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر^(١) . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله . وقد بدأ السير اذلى بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربى ثم السياسى من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوب الخرطوم وغيرها أمرا لا يدعو لأى أسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطابق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالى وادى حلفا وثغور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدى حتما إلى إضعاف حكومة الخديوى في مصر ، وأنه سيؤدى حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام في السودان — لأرض مصر ، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويلقى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطانى وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربى في السودان بقوات بريطانية ، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصرى الحديد إلا في مصر نفسها . وهو يرى أن أى تدخل بريطانى سيؤدى حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادى النيل^(٢) .

تقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكمين :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم تر بأسا في أن تترك الأقاليم السودانية وأهلها لعوامل التخريب والقتيل ، ولم تر بأسا — كما سنرى بعد قليل — في أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانى : أنها — مع عزمها على ألا يكون لمصر من الأمر فى السودان شىء — سوف تقدم فى الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية فى القضاء على الحركة المهدية وفى إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكى تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوروبية الأخرى عن التقدم فى الأراضى السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضى ، فإذا ماتمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلانكة" من فلانكات السكك الحديدية يرقد جندى مصرى مجهول رقدته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن فى عصر تقرير المصير .

ولنستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج فى تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :

"إن الحكومة المصرية تجد الآراء التى كوتتها عن الموقف فى السودان كريهة مرة المذاق ، وطبيعى أن تكون كذلك وإنى لا أظن أن شريف باشا يعتقد فى قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم اذا ما تحرك المهدي ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملائه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان " يبقى اذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر فى نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أى لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يقرها عقله وينغضا قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على التفقهقرا لآمن أولا ثم التزام خطة الدناغ عن وادى حلفا أو أسوان ثانيا لىكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقله والخرطوم والسودان الشرق وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها^(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ما جرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيد به فى أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه فى تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته فى ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقه بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه بقرينة المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديرى الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذ — وذلك فى المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد فى كل ما يتخذ لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان .

وتوالى الحوادث — وغرق السودان وأهله فى باج من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لكى تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيدها على حاجات المراتب الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالاً رأى أو احتفاظاً ببدء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها فى التنفيذ بدون أى قلق ، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ، حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارساً وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلاً و ١٨ مدفعاً وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلاً وثمانى أورط بقيادة مصرية ونمىس أورط بقيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلاً مصرياً وسودانياً وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلاً ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت فى إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠ رجلاً (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر فى تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود فى مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفى السنتين التاليتين اسمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهديّة وقد تكون الجيش المشترك فى الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجليزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجليزية ونمىس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها أليان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع أليان بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفاً . ضم إليه نحو ألفى رجل من العربان المنحابة من العباددة والجليلين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجائز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتى (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيهًا مصريًا مفرداتها كما يأتى : ١٨١,٨٥١ جنيهًا لمسكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيهًا للتغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيهًا للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيهًا للنفقات العسكرية .

ثانياً — الحملات التالية فى ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيهًا مفرداتها كما يأتى : ٦٩٩,٥٢١ جنيهًا للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيهًا للتغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيهًا للنفقات العسكرية .

ثالثاً — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيهًا تحملت منها فيما يقول ما كيكل فى كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٨٩٩ الاتفاق الذى أقيم عليه الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) كما يأتى : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها . كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث فى الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات فى السودان للرى ينتفع بها أهل الوادى كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصرى كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتماً إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيراً — وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذى سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

"هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر فى الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة فى الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءاً أساسياً من مصر" . وهذا رأى صحيح فى جماته . إلا أن نظام الإدارة فى السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماماً الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فإنى أنتهز الفرصة لى أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رعى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولاً ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانياً تجنب السودان التعقيدات الإدارية التى أدى إلى وجودها فى مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيراً أن المجلس طاب أن تقدم إليه الحكومة سنوياً تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالاً تاماً. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان ^(١).

وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضااتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسماً لا مسمى له.

وفي سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر في السودان نهائياً. وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن تنتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائياً، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلي بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى ^(٢).

محمد شفيق غمبال

(١) راجع خطاب السردار دجراى وكيل الخارجية في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ في كتاب لود لويدي Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦